دور الضريبة البيئية
في الحد
من التلوث البيئي

الدكتور
معن ثابت العارف

المقدمة :-

كانت العلاقة التي تربط الإنسان مع بيئته منذ فجر التأريخ متوازنة، لأن أعداد البشر و معدلات استهلاكهم للموارد الطبيعية وما أستخدمه البشر من وسائل بدائية التقنية في الحصول على تلك الموارد كانت في حدود قدرة البيئة على العطاء .

ومع تقدم الزمن ، وفي منتصف القرن العشرين كانت هناك بمثابة نقطة تاريخية فاصلة في التأريخ البيئي للبشرية ، حيث واجهَ العالم موقفاً صعباً لم يسبق له مواجهتهُ تمثلَ في معدلات الزيادة المفرطة في أعداد السكان ، حتى أخذت الطبيعة تعاني من التدهور بفعل النشاطات الإنسانية المتعاظمة في استهلاك مواردها .

وذلك كله قاد بالتالي إلى أن عانت أعداد كبيرة من البشر من صعوبات وعجز في تلبية مطالبهم من الاحتياجات الضرورية ، ومعها تعاظمت كمية النفايات التي تخرج عن نشاطاتهم إلى حيز البيئة وتسبب في تلويثها .

وبذلك أختلت العلاقة المتوازنة ما بين الإنسان والبيئة ، و أصبح واضحاً أن قضايا البيئة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضايا البشر ومشاكلهم .

فإذا كانت البيئة والتي هيَ كل ما يحيط بالإنسان ، تقدم له أسباب الحياة ، فإن تلوثها هو أخطر ما يُهدد هذهِ الحياة ويَحول دون قدرة البيئة على استمرار العطاء و التجدد للوفاء بمطالب الإنسان .

ومع نهاية القرن العشرين تزايد الإدراك و الانتباه لمشكلات البيئة وتعددت الاهتمامات بالأساليب التي تحد من تدهورها وبما يضمن استمرارية و إدامة الموارد البيئية لكي تستطيع الأجيال القادمة إيجاد ما يمكن لها أن تَستَفاد منه وتستهلكهُ لإدامة حياتها .

و تَوجسَ الناس خوفاً على مستقبلهم من خطر التدهور البيئي الذي أصابَ البيئة ، مما آثارَ العديد من النِداءات في نهاية القرن العشرين بضرورة العمل على إدامة البيئة وتنميتها ، ومنها نشأت فكرة التنمية المستدامة أو المتواصلة .

وقد شغلت قضية التنمية المستدامة بيئياً اهتمام الكثير من المفكرين في معظم التخصصات العلمية بسبب السلبيات الناتجة عن الأساليب التنموية المنتَهَجة سواء في المجال الصناعي أو في المجال الزراعي وما ينتج عنها من تلويث للتربة والهواء والماء ، وبالتالي ما ينجُم عن ذلك من آثر كبير على صحة الإنسان وحياته وحياة الكائنات الحية الأخرى .

ولكي نتمكن من تحقيق التنمية المستدامة المنشودة والتي تلبي احتياجات المجتمع الاقتصادية على اعتبار أن التنمية المستدامة تقع عند نقطة الالتقاء بين البيئة والاقتصاد والمجتمع ، ويجب علينا الاعتراف والحفاظ على حق الأجيال القادمة بهذهَ التنمية وبما توفره من ظروف ملائمة لحماية البيئة (بأقل استنزاف للموارد وبأقل تأثيرات بيئية مرافقة) ، و بالتالي ستجعل التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستدامة .

ومن هنا سعت الكثير من الدول جاهده على حماية البيئة وإيجاد الحلول للمشاكل البيئية الآنية و الحيلولة دون نشوء مشاكل جديدة من خلال انتهاجها لجملة من الإجراءات و استخدام للأدوات الاقتصادية في التخفيف من الضغط والتهالك الذي طرأ على الموارد البيئية .

وقد أُعتبرَ تطبيق الأدوات الاقتصادية على الصعيد الدولي اتجاهاً جديداً لإستراتيجيات الحماية الدولية للبيئة ومنها فرض الضريبة البيئية على العديد من الفعاليات التي تسبب ضرراً و إتلافاً وهدراً للموارد البيئية وكذلك الرسوم على بعض الجوانب المسببة بالضرر للبيئة ، بحيث اعتبر هذا النوع من الجباية من أهم الأدوات التي تسعى لها الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف لحماية البيئة .

حيث أصبحت الضريبة البيئية من انجح الأدوات والوسائل الاقتصادية الحالية لحماية البيئة و الاكفىء على الإطلاق ، و وسيلة رادعة لتخفيف الضغط على الموارد البيئية وتلويثها ، وكان لها الدور المؤثر والفاعل في ترسيخ مبادىء المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وقاعدة أساسية للتنمية المستدامة التي ننشدها .

وقد لقيَ استخدام الضريبة البيئية في مكافحة أو الحد من التلوث وحماية البيئة تأييداً واسعاً من قبل الاقتصاديين المعاصرين ، بل و أصبحوا يفضلونها على السياسات البديلة المقترحة لحماية البيئة لاسيما تلك السياسات التي تنطوي على الرقابة الحكومية المباشرة .

حيث في ظل هذهِ الضريبة تقوم المنشآت الملوثَة للبيئة بالدفع مقابل الأضرار التي أحدثتها بسبب تلويثها للبيئة ، وعندما يتحدد سعر الضريبة على أساس الضرر الذي تحدثه المنشآت في منطقة معينة فأن ذلك يكون حافزاً للصناعة على تقليل ما تقذفه إلى البيئة من وحدات التلوث .

مشكلة البحث :-

أن مشكلة التلوث البيئي أصبحت من أهم المشكلات التي تواجه الإنسان في القرن الحادي والعشرين ، إذ أنه تركَ لنفسه العنان في استغلال البيئة واستنزاف مواردها الطبيعية ، لدرجة الإضرار بهذهِ الموارد ، بل أصبحت حياته مهددة بكثير من الأمراض والمخاطر .

فضلاً عن تهديده و استنزافه للموارد الطبيعية التي من الممكن أن نستخدمها و نستغلها بغية تلبية الحاجات التنموية الماسة للدول والأفراد والأجيال القادمة ضمن إطار ما يسمى بالتنمية المستدامة .

وأصبح البحث عن سياسات وإجراءات و أدوات اقتصادية ترعى الموارد البيئية ، هو الأمر الكفيل بتدارك هذا الخطر المتعاظم من تلويث للبيئة و استنزاف مواردها ، وبالتالي الحد من خطر التلوث البيئي .

فرضية البحث :-

أن النظام البيئي المتمثل بالضريبة البيئية واحد من الأدوات الاقتصادية المهمة التي يمكن الاعتماد عليها في معالجة مشكلة التلوث البيئي وعلى وجه الخصوص في الدول النامية والعربية منها وما يترتب من نتائج من استخدامها وأهمها :-

1- أن الضريبة البيئية تتميز عن غيرها من السياسات الاقتصادية بأنها أكثر كفاءة وأقل تكلفة في مجال مكافحة التلوث .
2- تُستَخدم الضريبة البيئية كأداة لإعادة تخصيص الموارد وتوجيهها من الصناعات الملوثة للبيئة إلى استخدامات جديدة أو مناطق جديدة تقل فيها الأضرار المترتبة على التلوث .
3- يترتب على استخدام المدخل الضريبي في مكافحة التلوث تعديل السلوك الاقتصادي للمنشآت الصناعية الخاضعة لمثل هذهَ الضريبة .
4- تؤدي الضريبة البيئية إلى خفض حدة التلوث البيئي بشكل كبير في الدول التي تعاني من مشاكل التلوث البيئي .

نشأة الضريبة البيئية:-

تمثل السياسة البيئية مجمل الإجراءات الضرورية للمحافظة على البيئة وتحسين نوعيتها، وذلك بهدف تجنب الأضرار الحالية والعمل على إزالتها وجعلها عند أدنى مستوى ممكن وترك المجال لحياة أفضل للأجيال القادمة .

ولكي تجد السياسة البيئية طريقها إلى التطبيق العملي لابد من أن تستند إلى أدوات مساعدة لتطبيقها وان تطبيق الأدوات الاقتصادية على الصعيد الدولي اتجاهاً جديداً لإستراتيجيات الحماية الدولية للبيئة .

ويعتبر النظام الضريبي بما يتضمنه من أشكال مختلفة من الضرائب والحوافز الضريبية إحدى الأدوات المهمة التي يمكن الاعتماد عليها في زيادة تفعيل قوى السوق في معالجة مشكلة التلوث في الدول النامية والعربية خاصة .

حيث تعود أولى الدراسات الاقتصادية التي تصورت مفهوم الضريبة البيئية إلى العام 1920 ، وذلك عندما نشرَ عالِم الاقتصاد البريطاني " آرثر سيسيل بيغو " كتابه المشهور " اقتصاد الرفاهية " Welfare The Economics، وفيه يعالج "البعد الخارجي " أو " التأثير الخارجي" لفعل الإنتاج أو الاستهلاك .

و يأخذ الكاتب كمثال شظايا الفحم الحجري المتطايرة التي تصدرها القاطرات البخارية ، وهي كناية لقطع من الفحم المتأجج تتطاير أحياناً من المداخن وتسبب باحتراق الغابات أو الحقول المجاورة للسكك الحديدية ، ويرى "بيغو" أن وضع ضريبة على الأضرار الناجمة عن تطاير تلك الشظايا تُغَرم بها شركة السكك الحديدية ، قد يدفع إلى وضع تجهيزات ضد تطاير الشظايا ، ويساعد في الحد من النتائج السلبية ، وهذا المنطق هو الذي أسس فيما بعد لمبدأ (من يُلوث يدفع).

وفي ضوء ذلك أيضاً تم اللجوء إلى وسائل التحفيز الضريبي لحماية البيئة في العصر الحديث ، إذ طُبقَ نظام الضريبة البيئية لأول مرة في الولايات

المتحدة الأمريكية سنة 1967 تحت أسم (Tax Expenditure) ، ويهدف هذا النظام إلى إعفاء جزئي أو كلي من دفع الرسوم الايكولوجية (البيئية) إذا امتثلت المنشآت الملوثة إلى التدابير المتعلقة بمكافحة التلوث .

كما أن الإتحاد الأوروبي دافعَ خلال اجتماع كيوتو في اليابان حول البيئة والذي بدأت مفاوضاته الأولى في كانون الأول عام 1997 عن فكرة حماية البيئة من خلال فرض الرسوم والضرائب البيئية من اجل حماية البيئة ومقاومة الاحتباس الحراري .

وقد شهدَ هذا الاجتماع حينها معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لمطالبتها بتخفيض الكمية المستهدفة من غازات الاحتباس الحراري ، ولكن المقترح الأمريكي هو الذي تم قبوله في نهاية المطاف ومع ذلك سعت الدول الأوربية إلى جعل الضريبة (Eco Tax) أحسن وسيلة معاصرة لحماية البيئة ، مما أدى إلى أن تصبح هذهِ الطريقة أفضل وسيلة جبائية على المستويين الدولي والوطني لحماية البيئة .

فتقريباً كل الدول الأوربية المجتمعة في الاتحاد الأوربي تبنت هذا الطرح ، و أيضاً كثير من الدول العربية قامت بإصدار قانون الضريبة البيئية في وطنها مثل مصر ،الجزائر ، تونس ، المغرب ، سوريا ، والدول الخليجية .

وتعد الأدوات الاقتصادية من أنجح الوسائل الحالية لحماية البيئة و الاكفىء على الإطلاق ، وذلك أن الجباية البيئية المتمثلة في الضرائب والرسوم البيئية المفروضة من طرف الدول بغرض التعويض عن الضرر الذي يسبب فيه (المُلَوث) لغيره على اعتبار أن الحق في البيئة النظيفة هو الحق المطلق لجميع الأفراد على اختلافهم وفي نفس الوقت هي وسيلة للردع من خلال الإجراءات العقابية التي تنجز على عدم الدفع من طرف المكلف .

ولقد اتحدت معظم الحكومات والدول في العالم إلى تبني سياسة فرض الضرائب والرسوم البيئية من اجل الحد من التلوث ، وتستخدم هذهِ الأموال في الحد من ظاهرة التلوث عن طريق إنشاء أجهزة رقابية تسهر على حماية البيئة في الميدان وأيضاً هي حافز لعدم التلويث مرة أخرى من

طرف المُلوث والسعي إلى البحث عن تكنولوجيا نظيفة بيئياً تساهم في التقليل من نفقاته .

و يقُصد بالضريبة البيئية ((إلزام الممول ، جبراً وبصفة نهائية و دون مقابل ، بدفع مبلغ نقدي محدد لخزينة الدولة بقصد حماية البيئة والحد من التلوث)) .

أي أنها عبارة عن اقتطاع إجباري يدفعه الفرد أسهاماً منه في التكاليف و الأعباء العامة ، وذلك باعتبار أن حماية البيئة تندرج ضمن الأعباء العامة.

أنواع الضرائب البيئية :-

1- الضريبة على المنتجات (Product Tax):-

وهي ضريبة تُحمَل على المنتجات وتفرضها الحكومة على المنشآت الإنتاجية التي ينتج عنها تلوث سواء من إنتاجها ، استهلاكها أو التخلص من مخلفاتها وذلك مثل الأسمدة ، المبيدات ، البطاريات ، مواد التغليف ، العبوات أو الأكياس البلاستيكية .

وتهدف هذهِ الضريبة إلى تخفيض حجم الملوثات إلى المستويات المقبولة اجتماعياً وصحياً وتمويل أنظمة الجمع والمعالجة للمخلفات ، وفي ظل وجود أكثر من وحدة إنتاجية تعمل في نفس النشاط الصناعي ويلوث إنتاجها البيئة المحيطة فإن فرض ضريبة موحدة على الإنتاج لمختلف الوحدات الإنتاجية المسببة للتلوث لن يكون كافياً لتخفيض معدلات التلوث إلى المستويات المقبولة اجتماعياً ، بل من المتوقع أن يصاحب ذلك اختلال في تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح بعض الوحدات وفي غير صالح البعض الآخر .

لذلك لابدَ من التمييز في مقدار فرض الضريبة البيئية الواحدة بين مختلف الوحدات الإنتاجية وبين المناطق الجغرافية المختلفة لكي تزداد فاعلية هذا الشكل من الضرائب في معالجة مشاكل التلوث .

2- ضرائب الاستخدام (User Charges Taxes) :-

ويمكن تعريفها على أنها مدفوعات عن تكلفة الخدمات المجمعة والتي تُستخدَم في المقام الأول كأداة لتمويل أنشطة الإدارة المحلية وذلك على سبيل المثال لعملية جمع ومعالجة النفايات الصلبه والصرف الصحي ، أما في حالة الموارد الطبيعية فمدفوعات هذا الشكل من الضرائب هي مدفوعات الاستخدام عند استهلاك أو استخدام مورد طبيعي كالصيد البحري أو في مياه الأنهر .

3- ضرائب الانبعاثات (Emission Taxes) :-

وتفرض على المخلفات والانبعاثات الملوثة للبيئة الناتجة من النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية ، وهي تعكس بالتالي قيمة الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن تشغيل المشروعات الملوثة للبيئة .

ويترتب وفقاً لهذهِ الضريبة إجبار المنتج على دفع تكلفة إضافية تتضمن تكلفة التخلص من النفايات أو تكلفة معالجتها ، مما يحفز المنتج بدوره إلى التحكم بمستويات النفايات المصاحبة للإنتاج كي لا يتحمل تلك التكلفة الإضافية .

ففي القطاع الخاص سيقارن المنتج دائماً بين تكلفة التحكم بمستوى التلوث وبين تكلفة التخلص من النفايات والمخلفات التي تمثلها الضريبة المفروضة .

4- رسوم عدم الالتزام (Non-Complianc Fees):-

وهي مبالغ تدفع من جانب الملوثين وغير الملتزمين بالمواصفات واللوائح والمتطلبات ذات الصلة بإدارة الموارد الطبيعية والإدارة البيئية بوجه عام .

ومن الممكن أن تكون هذهِ الرسوم متناسبة مع المتغيرات المختارة مثل الأضرار أو النتائج المرتبطة بعدم الالتزام البيئي ، وفي كثير من الأحيان يطلق عليها رسوم عدم الالتزام البيئي بالغرامات .

كيف يتحدد سعر الضريبة :-

يتحدد سعر الضريبة عند نقطة تعادل تكلفة الضرر الحدي الذي يسببه التلوث مع التكاليف الحدية لمكافحة التلوث ، وبالتالي فإن الضريبة المفروضة يجب أن تساوي تكلفة تلافي الضرر الذي يحدثه التلوث في البيئة .

ويتضح من الرسم البياني أن منحنى التكاليف الحدية للضرر يشير إلى تكلفة مقدارها (C) تفرضُها الصناعة الملوثة على الحيز الذي تتواجد فيه وتعرضه لعوادمها وفضلاتها ،وفي ظل غياب الضريبة أو أي قيود تشريعية أخرى على الصناعة تكون بمثابة الرادع لتجنب الإضرار بالبيئة فإنها سوف تسبب قدراً كبيراً من التلوث هو (P) .

وعند فرض ضريبة بحيث تكون قيمتها تعادل التكاليف الحدية للضرر (C) فإن التلوث سينخفض إلى (P1) ، وبالتالي فإن المستوى (P1) سيكون هو المستوى الامثل لنوعية البيئة المرغوبة من وجهة نظر المجتمع لأن أي مستوى أفضل من ذلك سوف تكون تكاليفه أكبر من منافعه الاجتماعية ،أما إذا لم تتحمل المنشأة تكاليف الأضرار التي أحدثتها فإن البيئة تتعرض لمستوى أكبر من التلوث هو (P) وتكون التكاليف الحدية لمكافحة التلوث تساوي صفر.

(الرسم البياني): كيفية تحديد سعر الضريبة الامثل

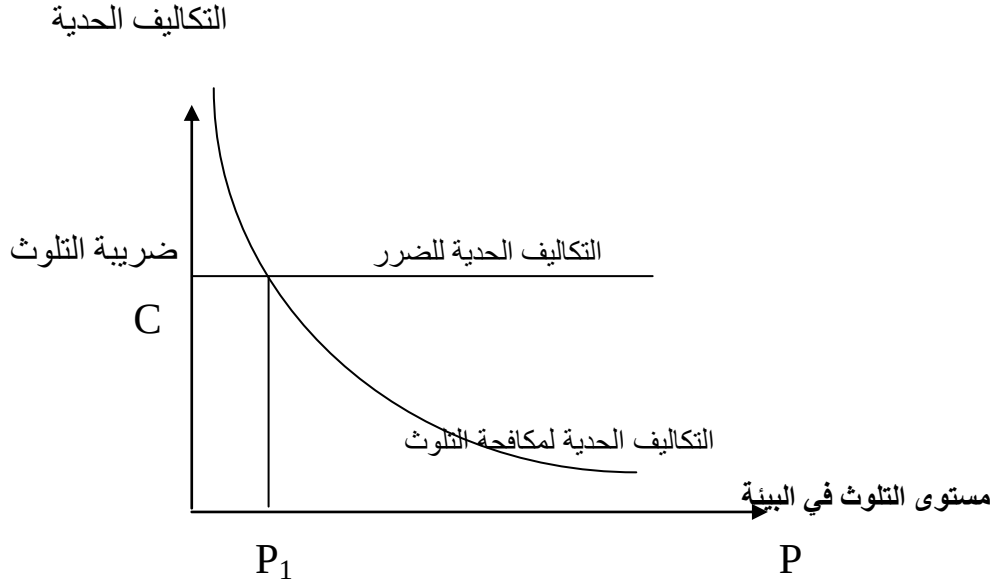

وعلى الرغم من تعدد مزايا فرض الضريبة البيئية في مكافحة التلوث وحماية البيئة فإن تطبيقها وتقدير معدلات تحصيلها يصطدم بصعوبة تحديد كل ضرر من الأضرار الناجمة من نوع معين من الأنواع المختلفة للتلوث وتقويم هذهِ الأضرار تقويماً نقدياً .

وتشير بعض الدراسات إلى أن تكلفة مكافحة التلوث الصناعي تبلغ 5% من التكاليف الإجمالية للاستثمار الصناعي في كل من المانيا و اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين ، وبصفة عامة تراوحت تكلفة تحسين البيئة في الدول المتقدمة بين 1.5 – 8 % من الناتج المحلي الإجمالي ولقد تحملَ هذهِ التكلفة كل من القطاعين العام والخاص .

مزايا فرض الضريبة البيئية :-

أن لضرائب التلوث محاسن كثيرة تجعلها إحدى أهم أدوات السياسات البيئية وهي بإيجاز :

1- أنها تدمج تكاليف الخدمات البيئية و الأضرار البيئية مباشرة ضمن أسعار السلع والخدمات أو الفعاليات التي أدت أليها ، ويساعد هذا أيضاً على تنفيذ مبدأ قيام المتسبب بالتلوث بالدفع والدمج بين السياسات الاقتصادية والمالية والبيئية .

2- أنها تخلق حوافز للمنتجين والمستهلكين للابتعاد عن السلوك المضر بالبيئة .

3- أنها يمكن أن تحقق مكافحة التلوث الأوفر مقارنة بالقوانين .

4- بالنسبة للمنتجين قد تلعب تلك الضرائب دور المحفز للابتكار، عندما تصبح الطاقة والمياه والمواد الخام وكذلك النفايات الصلبه والسائلة والغازية خاضعة للتكليف الضريبي فسوفَ يُطور دافعوا الضرائب طرقاً جديدة للإنتاج والنقل والإسكان واستخدام الطاقة والاستهلاك العام من أجل تخفيض كمية الضرائب التي يدفعونها .

5- أنها ترفع الإيرادات التي يمكن استخدامها لتحسين البيئة ولمنح الحوافز للآخرين للقيام بذلك أو لتخفيض بعض الأعمال الأخرى ذات التكلفة الأعلى مثل ضرائب العمل بهدف زيادة العمالة و الرفاه الاقتصادي .

6- غالباً ما تفرض الحكومات الضرائب لجمع الإيرادات للمنفعة العامة ، أو لعدم تشجيع استهلاك المواد التي تعتبر أنها سيئة أو التي قد تؤدي إلى تكاليف مجتمعية على المدى البعيد .

7- تتميز الضريبة البيئية عن غيرها من السياسات بأنها أكثر كفاءة وأقل تكلفة في مجال مكافحة التلوث .

8- تستخدم كأداة لإعادة تخصيص الموارد وتوجيهها من الصناعات الملوثة للبيئة إلى استخدامات جديدة أو مناطق جديدة تقل فيها الأضرار المترتبة على التلوث .

أهداف فرض الضريبة البيئية :-

1- أن فرض الضريبة يهدف إلى حماية الإنسان ،بتوفير الظروف البيئية المناسبة الخالية من كل مظاهر التلوث ، بل إن هذا الهدف كان وراء المناداة بفرض ضريبة بأسعار مرتفعة ، وذلك تطبيقاً للقاعدة التي تقوم عليها السياسة الضريبية ، وهي قاعدة نسبية سعر الضريبة التي تعني ، من ناحية ، أن الضريبة ينبغي أن تُفرض بأسعار معقولة بالنسبة إلى السلع ذات الاستعمال الشائع ، وهي تلك السلع التي لا يترتب عليها كقاعدة عامة أي آثار ضارة ، وتعني من ناحية أخرى ، أن الضريبة تفرض بأسعار مرتفعة على السلع الأكثر ضرراً.

2- المساهمة في إزالة التلوث من خلال الإجراءات العقابية التي يتضمنها فرض الضريبة البيئية سواءاً كانت غرامات مالية أو

عقوبات جنائية يتعرض لها المخالف لقواعد البيئة و المتسبب بأضرار لها .

3- أن فرض الضريبة وسيلة تجبر الأفراد والشركات على أن تسلك أحد السبل الثلاثة الآتية :
أ- أما التوقف تماماً عن النشاط الملوث للبيئة.
ب- أو أن تتحمل تكاليف نشاطها الضار للبيئة ، بحيث يتم استخدام حصيلة الضريبة في معالجة الأضرار التي يسببها السلوك البيئي الضار .
ج- أن يبحثوا عن حلول فنية وتقنية تكفل قيامها بأنشطتها دون تلويث للبيئة .

4-الحد من الأنشطة الخطيرة والملوثة للبيئة باعتبارها أصبحت مكلفة جداً ، وبالتالي فسيحاول المسببين للتلوث العمل بجدية لمنع وتقليل التلوث لأنه أصبح يشكل عبء اقتصادي ومالي عليهم في حالة تسببهم أو مساهمتهم بالتلوث .

5- فرض الضريبة يوجد الحوافز والمشجعات من أجل التخلص الصحي من النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة وعدم تخزينها .

6- إيجاد السبل الكفيلة بوقاية البيئة التي نعيش فيها من الإنساني الضار.

7-إيجاد وتوفير المصادر المالية الجديدة لحماية ومعالجة البيئة وتخليصها من النفايات والأضرار .
8-إيجاد الوسائل والطرق التي من خلالها نحافظ على تحقيق التنمية السريعة للمجتمع وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة الكفيلة بإدامة الموارد للأجيال القادمة .
9 - أن فرض الضريبة للحد من التلوث يؤدي بالمكلف بأدائها إلى الاتجاه نحو التقليل من التلوث .
10-غرس الثقافة البيئية في المجتمع والتي تضمن المحافظة على البيئة وتجنيبها كل الأضرار والتهالك الذي قد يصيبها نتيجة الجهل البيئي
11- ضمان البيئة الصحيحة لكل شخص في المجتمع والعالم .

أهم الدراسات التي أثبتت كفاءة الضريبة :-

هناك العديد من الدراسات الاقتصادية العالمية التي أسفرت نتائجها عن كفاءة الضريبة البيئية في مكافحة التلوث و أهم هذهِ الدراسات هي:-

1-دراسة شولتز (Schultze) :-

التي أوضح فيها مزايا استخدام ضريبة التلوث التي تتمثل في تقليل في الحاجة إلى المعلومات التي لا تبوح بها المنشآت ، وزيادة مقدرة المنشآت على الاستجابة للتغير في الظروف الاقتصادية وزيادة الكفاءة الإنتاجية ، وتوجيه المخترعات نحو المجالات المرغوبة اجتماعياً .

2-دراسة ماجون (Majone) :-

التي أسفرت نتائجها عن أن ضريبة التلوث تتفق واعتبارات الكفاءة في تخصيص الموارد ، وتحافظ على المرونة التي تتميز بها آليات الثمن .

3-دراسة نيس (Kneese) :-

دراسة عن التلوث والأسعار وتبين منها أن الضريبة أكثر كفاءة من سياسة الرقابة الحكومية المباشرة في مجال مكافحة التلوث ، كما تبين أن استخدام ضريبة التلوث أدى إلى تقليل تكاليف مكافحة التلوث بين 40%- 90% وبالتالي تحقق وفورات تتراوح بين 100-250 بليون دولار .

4-دراسة جونسون (Johnson) :-

تستهدف الدراسة تقدير أقل تكلفة ممكنة لبرنامج مكافحة التلوث لنهر ديلاوار ، و أسفرت نتائج هذهِ الدراسة على أنه يمكن تحسين نوعية المياه في النهر بأقل تكلفة ممكنة باستخدام نظام ضريبي تتباين فيه معدلات الضريبة من منطقة لأخرى على مجرى النهر استناداً إلى اختلاف حجم الأضرار بين هذهِ المناطق .

5- دراسة دورسي (Dorcey) :-

دراسة لنهر ويسكنسن (Wisconsin) الذي تعرض للتلوث بسبب فضلات مصانع الورق والمرافق البلدية ، وتبين هذهِ الدراسة أن ارتفاع ضريبة التلوث على مصانع الورق فوق مستوى التكاليف الحدية الخاصة أدى إلى تحسين نوعية المياه في النهر .

ا لصعوبات التي تواجه فرض الضريبة البيئية :-

أما بالنسبة للدول النامية فقد تأخر اعتماد الضرائب البيئية (الإيكولوجية) فيها وذلك يعود إلى جملة من العوامل أهمها :-

1- عوامل سياسية تتمثل في غياب مرجعية للسياسة البيئية ، وبالتالي أدى ذلك إلى تغليب المنطق ووجهة النظر للاعتبارات التنموية على الاعتبارات البيئية ، وتفضيل أسلوب التدخل الإداري الانفرادي في معالجة المشاكل البيئية ، مما أدى إلى تغييب الوسائل الاقتصادية لحماية البيئة بما فيها البرامج والضرائب والرسوم البيئية .

2- عوامل تتعلق بضعف وعدم اكتمال التنظيم الأداري لحماية البيئة بسبب عدم استقرار الإدارة المركزية للبيئة ، نتيجة لتداخل الجهات التي تعالج المشاكل البيئية كل حسب نوعها .

3- تأخر تشكيل الهيئات الأدارية البيئية المحلية التي تعمل على متابعة تطبيق القوانين التي تُشَرع خاصة المتعلقة منها بالرسوم والضرائب البيئية على المنشآت الملوثة للبيئة .

4- عوامل تتعلق بتأخر المؤسسات الاقتصادية العامة للعمل في المجال البيئي ، حيث باشرت الكثير من هذهِ المؤسسات عملها ولسنوات طويلة ولم يتم تجهيز إلا نسبة 50% منها بأنظمة مضادة للتلوث ، فضلاً عن عدم وجود خطة أو أجراء أي خطوة لتجديد هذهِ الأنظمة أو متابعة الأعطال التي تتعرض لها أو إعادة تأهيل هذهِ المؤسسات ، وهذا ما يقود بالتالي إلى أن تلك المؤسسات تكون اغلب تدفقات الوحدات الصناعية فيها تتم مباشرة إلى الطبيعة دون أي تخفيض لمدى تلويثها لهذهِ الطبيعة.

5- هنالك صعوبات تتعلق بتحديد سعر الضريبة الذي يتناسب وما يمكن أن يؤديه هذا إلى تحقيق المستوى المعياري للتلوث ، من خلال تحديد التكلفة الخارجية لأسباب التلوث والتي بطبيعتها تختلف من وحدة إنتاجية إلى أخرى حسب نوع وحجم التلوث المسبب له ، وتكمن الصعوبة في إمكانية حصر هذهِ التكلفة وإيجاد الأسس والسبل الكفيلة والصحيحة لقياسها .

6- انخفاض الوعي الضريبي وهي صفة غالباً ما تعرف بها الدول النامية ، كون ارتفاع أسعار الضريبة البيئية لكي تصبح مؤثرة وتعطي فعلها الصحيح و تخلق حافزاً للمكلفين بأدائها إلى التهرب الضريبي ، وذلك بعدة طرق قد يكون منها محاولة التخلص من أسباب التلوث والنفايات بطرق غير قانونية ، وهذا قد يقود بالتالي إلى زيادة الأضرار والتلوث وبالتالي ارتفاع حجم الأخطار البيئية وتأثيراتها .

7- المشاكل الاقتصادية الناتجة عن محاولة المكلفين بتأدية الضريبة البيئية وعلى وجه الخصوص المنشآت الصناعية بتحميل منتجاتهم كلفة مبلغ الضريبة البيئية وخاصة في الصناعات الأكثر تلويثاً للأجواء كصناعات الاسمنت والبتروكيمياويات وهذا ما يقود بالتالي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لهذهِ الصناعات ، ومن ثم التأثير على إمكانية تصريف هذهِ المنتجات في السوق العالمية لارتفاع أثمانها .

الضرائب البيئية عالمياً :-

أن الاعتماد على النظام الضريبي في معالجة مشكلة التلوث هو الأسلوب الأكثر شيوعاً على المستوى الدولي ، حيث تعد ضريبة النفايات من أكثر أشكال الضرائب استخداماً ، ولقد قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بإجراء مسح على أربعة عشر دولة عام 1987 وأتضح انه من بين 153 حالة تطبيقية لأدوات السوق في معالجة التلوث البيئي هناك 81 حالة اعتمدت على الضرائب البيئية ، وقد كانت تلك الضرائب حافزاً حقيقياً لتحسين جودة ونوعية البيئة بالإضافة إلى المورد المالي الذي حَققَتهُ .

وحديثاً ،في المانيا تم تحديد قيمة ضرائب السيارات بناءاً على نسبة العوادم التي تصدر من السيارات وليس حجمها من اجل تقليل نسبة الغازات المنبعثة و الملوثة للبيئة ، حيث دعت المفوضية الأوربية إلى انه يجب أن تصل نسبة الانبعاثات في السيارات الجديدة إلى 120 غرام/كم بحلول عام 2012 ومن خلال تحديد سقف انبعاث غاز ثاني اوكسيد الكاربون من السيارات ، وذلك من اجل تقليل هذهِ الانبعاثات والوصول بها إلى مستوى قدره 130 غرام /كم ، بدلاً من المستوى الحالي الذي يبلغ 163 غرام /كم وينتظر أن يكون هذا الشرط ملزماً لشركات صناعات السيارات الأوربية وفكرة هذا القانون الضريبي على نسبة العوادم طبقة أيضاً منذ عدة سنوات في النمسا وهولندا والبرتغال ، حيث يتم تشجيع مشتري السيارات الصديقة للبيئة بتخفيض تكاليف ترخيصها بشكل كبير ، بينما تطبق الدنمارك والسويد وبريطانيا نظام الضرائب المعتمدة على نسبة الغازات الضارة بالبيئة وعلى رأسها ثاني اوكسيد الكاربون ، أما فرنسا وبلجيكا وقبرص فيتم تطبيق كلا الأمرين معاً .

وقد بدأت ثمار القانون الأوروبي في الظهور ، ففي بريطانيا يتم إعفاء أصحاب السيارات التي تُصدر أقل من 100 غرام /كم من غاز ثاني اوكسيد الكاربون للكيلو متر تماماً من الضرائب ، بينما يدفع هؤلاء الذين تنتج محركات سياراتهم أكثر من 225 غرام / كم نحو 320 يورو سنوياً ، أما في السويد فيدفع السائق 1.62 يورو لكل غرام من ثاني اوكسيد الكاربون تنتجه السيارة بعد أكثر من المائة غرام للكيلو متر .

ومن جانب آخر ففي أوربا لا تعتبر ضرائب التلوث من الحوافز الضريبية بل أن الهدف منها الحصول على الموارد التي يمكن استخدامها في تقديم الإعانات لأنشطة الرقابة على التلوث .

أما المانيا فقد تم التخطيط فيها لفرض ضريبة على المخلفات الضارة ، بينما قامت فرنسا بفرض ضريبة على المخلفات الناتجة من تشغيل محطات توليد الطاقة وتشغيل المنشآت الصناعية .

أما في إيطاليا فتم فرض ضريبة على الحقائب البلاستيكية لما ينجم عنها من ملوثات بيئية وكذلك فرضت الدنمارك ضريبة على مواد البناء لتحفيز الأفراد والمؤسسات على إعادة تدوير المخلفات من مواد البناء .

أما بالنسبة لأكبر الدول تلويثاً للهواء في العالم ، فتعد الصين من كبرى دول العالم إخراجاً للانبعاثات الحرارية ، خاصة مع ما تشهده من ثورة صناعية ، ومن ثم فلا بد من حث (التنين الصيني) على التعاون لحماية البيئة ، وربما يشجعها في ذلك التزام الولايات المتحدة الأمريكية بخفض الانبعاثات الكاربونية على الرغم من أنها تشارك الصين في أعلى نسبة للانبعاثات العالمية ، فقد أعلنت الصين أنها مستعدة لتخصيص 1% من ناتجها المحلي لمكافحة التلوث ، أي أنها ستدفع نحو 350 مليار دولار لحماية البيئة من التلوث وتخفيضه .

وفي محاولة لوقف التلوث المتزايد في الأجواء النيوزلندية ، قررت الحكومة هناك فرض ضرائب على المزارعين الذين يملكون المواشي ، وذلكَ لأنها مسؤولة عن 90% من غاز الميثان الملوث للهواء .

ويقدر العلماء كمية غاز الميثان المنبعثة من الأبقار بحوالي 90 كيلو غراماً كل عام ، وبالتالي فقد عملت الحكومة النيوزيلندية على تخفيض كميات هذا الغاز تماشياً مع الاتفاقيات الدولية الموقعة للحد من تلويث البيئة .

فقد فرضت السلطات النيوزيلندية ضريبة تصل إلى 9 سنتات على كل ماعز ، و 72 سنتاً على كل بقرة ، حيث تُقدم مبالغ هذهِ الضريبة لأجراء

الدراسات و أيجاد طريقة لتخفيف كمية الميثان المنبعث من هذهِ الحيوانات عن طريق دراسة ما تأكله هذهِ الحيوانات وطريقة هضمها .

وأخيراً يجب أن لا ننسى ما تقوم بهِ الكثير من الدول الصناعية الكبرى من خلال سعيها للتخلص من الآثار البيئية المترتبة على صناعاتها وذلك من خلال تحويلها لهذهِ المصانع إلى دول أخرى بحجة التخفيض من تكاليف الأيدي العاملة والمواد الأولية والطاقة ..... الخ ، ولكن الحقيقة أكثر مرارة والتي تحاول أن تخفيها الدول الصناعية وهو الموضوع الأكثر أهمية في وقتنا الحاضر ألا وهو التخلص من الأضرار البيئية المترتبة على هذهِ الصناعات ومخلفاتها في الدول الصناعية ، ومنها زيادة نسبة التلوث في الغلاف الجوي وما يترتب عليه من أضرار متلاحقة ، حيث تؤثر على الاحتباس الحراري ومزيداً من الأضرار لطبقة الأوزون ، وبذلك تدفع هذهِ الدول أضرار تلويث أجوائها باتجاه الدول الفقيرة والنامية للتخلص منها بحجة مساعدة تلك الدول على التنمية وتشغيل القوى العاطلة عن العمل لديها في تلك الصناعات ، وهو الأمر الذي كثيراً ما يثار حول إمكانية هجرة بعض الشركات الصناعية الكبرى المؤثرة على البيئة من الدول المتقدمة التي تطبق مواصفات واشتراطات بيئية عالية إلى دول أخرى لا تطبق شروطاً بيئية عالية .

الضرائب البيئية عربياً :-

سعت الدول العربية بدورها إلى إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث وخاصة تلوث الهواء والماء ، فضلاً عن أن هناك بعض الدول العربية النفطية مثل العربية السعودية والأمارات العربية سعت لإنشاء جباية بيئية ، ولا يخفى على احد من أن الصناعات النفطية (البتروكيمياوية) تتركز في الغالب في الشريط الساحلي للدول التي تمتلك إطلالة بحرية أو على حافات الأنهر للدول التي تجري في داخلها الأنهر ، حيث أن هذهِ المنشآت تقذف سنوياً بملايين الأطنان من النفايات السامة إلى المسطحات المائية .

غير إن الضرائب والرسوم البيئية على التلوث في معظم الدول العربية لا تزال لم ترقى إلى المستوى المطلوب وذلك في غياب الكثير من الإحصاءات التي من شأنها أن تكشف عن أرقام مرعبة من جهة ، ومن جهة أخرى فلا تزال هنالك بعض الأنظمة والأدوات الجبائية المفروضة في بعض الدول العربية تتمتع بالطابع العقابي أكثر منه تحفيزي ، بالإضافة إلى عدم كفاية مردوديتها لتغطية الأضرار البيئية وانصرافها إلى تغطية أمور أخرى في موازنة الدولة .

وسنحاول اخذ بعض الأمثلة العربية البيئية للحد من التلوث البيئي ، ففي مصر ، تخسر الحكومة المصرية سنوياً ما يعادل 3 مليارات جنيه ، وذلك نتيجة لملايين الأطنان من الملوثات الصناعية والزراعية والطبية والسياحية التي تلقى بنهر النيل سنوياً ، وفقاً لتقارير صادرة عن وزارة البيئة والتي أشارت إلى أن الملوثات الصناعية غير المعالجة جزئياً والتي يُقذف بها في عرض النهر تقدر بنحو 4.5 مليون طن سنوياً من بينها 50 ألف طن مواد ضارة جداً ، و 35 ألف طن من قطاع الصناعات الكيميائية .
وبينت التقارير أن نسبة الملوثات العضوية الصناعية التي تصل إلى المجاري المائية تصل إلى 270 طن يومياً والتي تعادل مقدار التلوث الناتج عن 6 ملايين شخص ، كما تقدر المخلفات الصلبه التي تلقى في النهر سنوياً بنحو 14 مليون طن ، بينما تبلغ حجم الملوثات الناتجة عن المستشفيات سنوياً بما يقدر 120 ألف طن سنوياً من بينها 25 ألاف طن مواد شديدة الخطورة .
أن هذهِ الملوثات تلحق خسائر اقتصادية كبيرة تتحملها الدولة، تصل إلى 3 مليارات جنيه سنوياً وتعادل 6% من إجمالي الناتج القومي ،من هنا شرعت الحكومة المصرية بفرض الضرائب البيئية المرتفعة لمقاومة هذا التلويث والتسمم الذي يصيب البيئة في مصر خاصة وان العاصمة القاهرة سجلت أعلى نسبة تلوث في العالم لمدينة مأهولة بالسكان عام 2005 حيث نسبة التلوث للهواء فيها 10 أضعاف النسب الاعتيادية المتعارف عليها عالمياً، حيث قامت الحكومة :

1- فرض ضرائب بيئية مرتفعة على المؤسسات التي تقوم بتلويث البيئة.
2- شرعت قوانين تضم عقوبات رادعة وشاملة لكافة مصادر التلوث في نهر النيل .

3- القضاء المصري يقوم بتشديد العقوبة على المخالفات البيئية ، بإرسال إنذار للجهة الصادر عنها التلوث وبعدها يسحب منه الترخيص بالعمل وتغلق المنشاة .
4-تحصيل 2% من قيمة أيجار المسكن كرسم لتنظيف البيئة ، وتحصيل 10% من قيمة تذاكر الطيران والبواخر وتخصيص نصف هذهِ الحصيلة لمشروعات حماية البيئة من التلوث والحفاظ عليها .

أما بالنسبة للجزائر فقد أدركت على غرار باقي دول العالم أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، ولتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات وسياسات من شأنها تحسين الأوضاع الاقتصادية والبيئية والصحية للمواطن من خلال سعي الحكومة منذ سنة 2002 إلى أيجاد إجراءات مالية جديدة لمحاربة التلوث والتقليل منه حيث أصدرت قانون الضريبة البيئية والذي تناول ما يلي :-
1- ضريبة الفضلات الصلبه :-
أ- ضريبة عن النفايات الصناعية والأنشطة الملوثة والخطيرة .
ب-ضريبة عن النفايات الصلبه .
ج- ضريبة عن النفايات المنزلية .
2- ضريبة التلوث الجوي :-
أ- ضريبة عن السيارات وما تسببه من تلوث ناتج عن الوقود والكربون .
ب- ضريبة التلوث الجوي نتيجة تصاعد الأبخرة الصناعية الملوثة للهواء والغازات الكيميائية (غاز CFC) بما فيا صناعات البتروكيمياويات والبترول .

2- ضريبة التلوث المائي :-
أ- تفرض على المياه المستعملة من قبل المنشآت الصناعية والتي تكون ملوثة وبالتالي تؤثر على مياه الأنهر والمناطق التي تصب فيها .
ب-ضريبة على مياه الصرف الصحي .
ج- ضريبة على مرور البواخر في البحر الأبيض المتوسط (المياه الإقليمية) وما ترمي من ملوثات للمياه التي تبحر فيها .

الاستنتاجات :-

1- تزايد المشاكل البيئية على المستوى الدولي في الآونة الأخيرة جعل قضية التلوث البيئي من القضايا المحورية ، و أصبح التلوث خطراً متنامياً يهدد موارد ومستقبل الأجيال القادمة وأن العمل لمواجهة هذا الخطر بكافة الوسائل مسألة غير قابلة للتأجيل أو التأخير .

2- أن نظام الضريبة البيئية لا يؤدي إلى منع تلوث البيئة تماماً و إنما يهدف إلى التوصل إلى الحجم الأمثل للتلوث أو الحد المقبول والمعياري من الضرر البيئي الذي يمكن قبوله في ضوء حساب النفقات – المنافع لسياسة الحماية البيئية.

3- إن إصلاحات الضرائب البيئية لم تكن في مجملها تستهدف توليد إيرادات ضخمة ، ففي معظم الحالات ، كان لهذهِ الإصلاحات هدف مشترك يتمثل في تحسين ظروف البيئية وتخفيف الضغط عليها .

4- في حالة عدم وجود تدابير تعويضية ،فقد تؤدي الضرائب البيئية إلى أضرار بالمنافسة الدولية ،حيث دعا بعض رواد الضرائب البيئية إلى منح إعفاءات ضريبية لبعض مطلقي الانبعاثات الكثيفة من غازات الاحتباس الحراري ، على الرغم من أن هذهِ الإعفاءات تميل إلى إضعاف الصلة بين الضريبة المدفوعة والغازات المنبعثة ، كما تؤدي بطبيعة الحال إلى تخفيض الإيرادات المتحققة .

5- أن انجح الطرق لتحقيق الأهداف البيئية هو استهداف انبعاثات غاز ثاني إوكسيد الكاربون وهو الغاز الغالب إلى حد كبير من غازات الاحتباس الحراري الأخرى ،ونظراً لصعوبة قياس انبعاثاته بدقة ، فإن الضرائب تفرض على المحتوى التقديري من الكربون في المنتجات التي تعتبر مصدراً لانبعاثات هذا الغاز .

التوصيات :-

1- ضرورة نشر الثقافة المحافظة على البيئة البشرية والطبيعية بحيث تعي البشرية خطورة التلوث البيئي على الإنسان والأرض .

2- ضرورة الانتباه و اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالوقوف لمنع المشاريع والفعاليات التي تساهم في التلوث وإصدار القوانين اللازمة لذلك.

3- ضرورة اعتماد إجراءات مادية ومعنوية وإنسانية لحماية البيئة ومحاربة التلوث مثل الضريبة البيئية .

4- ضرورة أن تراعي التعديلات الضريبية أبعاد المشكلة البيئية على أن تتضمن تلك التعديلات نصوصاً تسمح بفرض ضرائب تلوث سواء على المنتجات التي يصاحب إنتاجها ملوثات بيئية أو ضريبة على النفايات.

5-أن يكون هناك تدرج في زيادة الضرائب وذلك تفادياً لحدوث أزمات اجتماعية طارئة ، و لتجنب التأثير السريع على قدرة المنتجين على المنافسة ريثما يتم التكيف مع الوضع الجديد .

6- يجب ربط الضرائب البيئية بأغراض و أهداف محددة مسبقاً بما يجعل هذهِ الضرائب مقبولة لدى أغلب المواطنين كونهم سيعلمون مسبقاً إلى أين ستذهب الأموال التي سيدفعونها .

7- ضرورة أنشاء صندوق لحماية البيئة بهدف توفير الاستثمار المالي للقطاع البيئي ويقدم الصندوق المساعدة المالية للمشروعات البيئية على أساس تنافسي .

8- من الحوافز الضريبية المهمة التي يتعين الاعتماد عليها والاستفادة منها ، معونات الاستثمار حيث إن هذهِ الحوافز لها فاعلية خاصة في تحفيز المؤسسات على اقتناء التكنولوجيا المخفضة لمستوى التلوث البيئي و المعالجة لأضراره .

9- يتوجب أن تتسم الضرائب البيئية بالمرونة وفقاً لنوع النفايات ،المنطقة الجغرافية الملوثة ، ومدى التكلفة الاجتماعية لنشاط المنشأة .

10- تعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة في المجتمع الدولي ،في مجالات بناء القدرات ونقل التكنولوجيا صديقة البيئة .

11- من المهم إن تسعى مؤسسات حماية البيئة إلى الحد من نسبة التلوث البيئي إلى القدر الطبيعي الذي لا يضر بصحة الإنسان ، وذلك بضبط مصادر التلوث ، مثل إنشاء أجهزة لتنقية الهواء من الغازات الضارة وعلى وجه الخصوص في المستشفيات والمدارس والدوائر الرسمية .

12- على الحكومات تشجيع المنشآت على معالجة نفاياتها قبل إلقائها في الموارد البيئية المختلفة، وذلك عن طريق تقديم مثلاً أعانة عن كل وحدة مياه يتم معالجتها قبل إلقائها في مياه البحر أو الأنهر .

13- أن تعمل الحكومات على إعفاء أجهزة ومعدات ووحدات معالجة التلوث المستوردة من الخارج من الضرائب الجمركية أو تخفيضها .

14- أنشاء مشاريع لإعادة تكرير مياه المصانع الملوثة من خلال تخفيض حموضة المياه وإمكانية إعادة استخدامها لسقي المزروعات ، أو أعادتها إلى مجاري تصريف المياه بعد تخفيض نسبة حموضتها وتلويثها لكي نضمن عدم تسببها بتسميم مياه الجداول والأنهر .

15- أنشاء مشاريع تستخدم مخلفات صناعات أخرى كمواد أولية لهذهِ الصناعات ، وهذا يساعدنا على تقليل المخلفات الصناعية التي من الممكن أن تزيد من تلويث البيئة .

16- من المهم أن تشرع الحكومات قوانين لحماية البيئة تتناول مثلاَ :

أ- منع تقطيع أخشاب الغابات و أشجار الحزام الأخضر.

ب- منع استخدام السموم في صيد الأسماك وبالتالي تلويث مياه الأنهر .

ج- منع استخدام السيارات التي تصدر عوادم الغازات وتلوث الأجواء لكونها تزيد من تلويث الغلاف الجوي .

17- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال استخدام الأدوات الضريبية وغير الضريبية في مجال البيئة .

المصادر :-

1- أ.حسن الحاج/اقتصاديات البيئة/سلسلة جسر التنمية ،العدد 26،شباط 2004 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .

2- أبو السعود ، محمد فوزي ،وآخرون /اقتصاديات الموارد والبيئة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2005 .

3- جون فاليري نورغارد،فاليري ريبلين هيل /مكافحة التلوث باستخدام الضرائب والرخص القابلة للتداول/سلسلة قضايا اقتصادية، رقم 25 ، صندوق النقد االدولي.

4- خضر الدهراوي /مكافحة الاحتباس الحراري/مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد 83 ، في 2005/12/10 .

5- د.علاء أحمد/استخدام منهج الأدوات الاقتصادية في الإدارة البيئية للنفايات الطبية الخطرة/وحدة اقتصاديات البيئة، جامعة عين شمس ، جمهورية مصر العربية .

6- د.كمال رزيق /دور الدولة في حماية البيئة /جامعة البليدة ، الجزائر .

7- د.مصطفى بابكر /السياسات البيئية /سلسلة جسر التنمية ، العدد 25،2004، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .

8- د.يلس شاويش بشير / حماية البيئة عن طريق الجباية والرسوم البيئية / مجلة العلوم القانونية والإدارية ، كلية الحقوق ، جامعة أبو بكر بلقايد،العدد 1-2003 ،تلمسان ، الجزائر.

9- عبد العزيز عثمان ،وآخرون /اقتصاديات الضرائب(سياسات-نظم-قضايا معاصرة) ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2006 .

10-عبد القادر مران /شرح تشريعات البيئة في مصر والدول العربية محلياُ و دولياً/ دار الكتب و الوثائق المصرية ، مصر ، 1996.

11-عبيرات مقدم ،كمال رزيق/الجباية البيئية كأسلوب للتعاون بين الدول العربية و والأوروبية في حماية البيئة / ندوة التعاون الغربي ، ألأوروبي في مجال البيئة ، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية ومركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس2005.

(دور الضريبة البيئية في الحد من التلوث البيئي)

الدكتور
معن ثابت العارف

الخلاصة

كانت العلاقة التي تربط الإنسان مع بيئته منذ فجر التأريخ متوازنة ، لأن أعداد البشر ومعدلات استهلاكهم للموارد البيئية الطبيعية وما أستخدمه البشر من وسائل بدائية التقنية في الحصول على تلك الموارد كانت في حدود قدرة البيئة على العطاء.

ومع تقدم الزمن وفي منتصف القرن العشرين كانت بمثابة نقطة تاريخية فاصلة في التأريخ البيئي للبشرية ، حيث واجه العالم موقفاً صعباً لم يسبق له مواجهته ،تمثل في معدلات الزيادة المفرطة في أعداد السكان حتى أخذت الطبيعة تعاني من التدهور بفعل النشاطات الإنسانية المتعاظمة في استهلاك مواردها ، ومعها تعاظمت كمية النفايات التي تخرج عن نشاطاتها إلى حيز البيئة وتسبب في تلويثها .

وفي نهاية القرن الحادي والعشرين تزايد الإدراك والانتباه لمشكلات البيئة وتعدد الاهتمامات بالأساليب التي تحد من تدهورها وبما يضمن استمرارية الموارد البيئية.

وقد اعتبر تطبيق الأدوات الاقتصادية على الصعيد الدولي اتجاهاً جديداً لاستراتيجيات الحماية الدولية للبيئة ومنها فرض الضريبة البيئية على العديد من الفعاليات التي تسبب ضرراً للموارد البيئية .

حيث أصبحت الضريبة البيئية من انجح الأدوات الاقتصادية الحالية لحماية البيئة ، وقد لقي استخدام الضريبة البيئية في مكافحة التلوث تأييداً واسعاً، حيث في ظل هذهِ الضريبة تقوم المنشآت الملوثة للبيئة بالدفع مقابل الأضرار التي تحدثها في البيئة.

The Role of Environmental Tax in Limitation Of Environmental Pollution

Dr. MAAN .T .Arif

To be the relation which bind the human with his environmental since the history dawn balanced ,that numbers of people and rates of there depreciation to environmental nature resources and the people use it from technique primitivism means to obtainment that resources to be with in ability of environmental to giving .

And with time progress and in the middle of twentieth century to be like history point bar in historical environmental for humanity ,whereas the world to face a hard situation not previously encounter ,to imitate in rates of excessive increase in people numbers until the nature to take from falling deed of humanity mounting activities in depreciation of resources ,and with mounting the quantity of rubbish which graduate from her activities to environmental space and to cause of her pollution .

And in the end of twenty one century increase the perception and attention to environmental problems and numerous of the interests in the styles which limitation from her falling and with what to guarantee continuation to environmental resources.

And to consider the application of economic means on the international level a new directional to strategies of international protection and some of it imposition the environmental tax on many of activities which cause damage to environmental resources.

Whereas to become the environmental resources from the success economic means to protection the environmental ,and to find the use of environmental tax in pollution struggle wide supporting, which under this tax perform of establishment environmental polluted establishment to pay counter the damages which cause it in environmental.